

حينما تكون ا ملوارد املتاحة املحلية أقل من أن تفي بتحقيق معدل الستثمار املطلوب، يعرف بتواجد فجوة املوارد املحلية، فإن الدولة تواجه ثلاثة حالات لحل هذا التعارض: الحالة الأولى: هو تقبل الدولة معدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به مواردها ا ملحلية، إن القبول بهذا الشكل إنما يعني إبطاء عملية التنمية بل توقفها في كثير من الأحيان